حقوق الإنسان طرائق ونماذج التعليم والتدريس

د. عباس علي محمد
المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق
Email: abbasalhadad63@gmail.com

الملخص

إن من بين أهم الوسائل والأدوات المستخدمة في مجال نشر ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان هو عن طريق التعليم والتدريس وذلك لأن مثل هذه الوسيلة أو الأداة تتعاطى وتتعامل مع شريحة واسعة من اليافعين والشباب والذين هم الشريحة الأكثر ديناميكية وتأثير في المجتمع كما أنها ستكون الشريحة القائدة الفعلية للمستقبل ، لذلك فإن الاهتمام بهذه العملية يعد من أهم أدوات نشر ثقافة حقوق الإنسان وتحويلها من مبادئ ومنهجية إلى سلوك يومي ضمن واقع الحياة ، الأمر الذي سيزيد من فرص النجاح في الحد من ظهور الانتهاكات فضلا عن إمكانية إشاعة روح التعايش السلمي وقبول الآخر ونبذ العنف وتامين متطلبات الحق بالحياة للجميع دون تمييز .

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان ، تعليم ، تدريس ، طرائق ، نماذج .

Human Rights: Methods and Models of Education and Teaching

Dr. Abbas Ali Mohammed
High Commission for Human Rights
Email: abbasalhadad63@gmail.com

Abstract

One of the most important means and tools used in spreading the culture and principles of human rights is through education and teaching. This is because such a method or tool deals with and interacts with a wide range of young people, who are the most dynamic and influential segment of society. They will be the actual leading segment of the future. Therefore, the attention to this process is one of the most important tools for disseminating the culture of human rights and transforming it from principles and methodologies into daily behaviour within the reality of life. This will increase the chances of success in reducing the occurrence of violations, as well as the possibility of promoting a spirit of peaceful coexistence, acceptance of others, rejection of violence, and ensuring the requirements of the right to life for all without discrimination.

Keywords: Human Rights, Education, Teaching, Methods, Models.

المقدمة

اصبح موضوع حقوق الإنسان ومبادئها وثقافتها أمرا حيويا ذا تأثير كبير في الوقت الحاضر وهو ما يظهر بوضوح من خلال العدد الكبير والمتنوع للوثائق الدولية المعنية بمختلف الحقوق والحريات لذا فأن التعليم والتدريس من اجل تفعيل ونشر ثقافة حقوق الإنسان تأخذ نفس الأهمية ، فضلا عن أن عملية التعليم نفسها مرهونة بديمومة هذه الحقوق وذلك لان عملية المطالبة بتوفير مختلف الحقوق والحريات لا تنهض أو تستقيم ما لم يكن هناك رؤية واضحة عن الأسباب التي تدعو لهذه المطالبة.

من اجل ذلك فأن من بين أفضل الأماكن التي يمكن للأفراد ان يتعرفوا فيها على حقوقهم وحرياتهم والأسباب الموجبة للدفاع عنها هي المدارس والمعاهد والجامعات فمن خلال هذه الأماكن تصبح إمكانية توفير الأجواء الملائمة للنقاش والحوار والابتعاد عن التجاذب والتقاطعات كبيره جدا، إذا ما أضفنا إلى ذلك هي أن الشريحة التي سيتم استهدافها الا وهم الطلبة وبمختلف مراحلهم الدراسية يشكلون الشريحة الأوسع في المجتمع . وهم في ذات الوقت الأهم والأكثر تأثيرا خصوصا في مجال إجراء التغييرات سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي بل وحتى الثقافي.

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من أن عملية التعليم والتدريس لحقوق الإنسان تسهم وبشكل مباشر في نشر مبادئها وثقافتها.

مشكلة البحث : عدم توفر الخطط والبرامج الواضحة التي تعزز من امكانية تامين فرص التعليم والتدريس لحقوق الإنسان او التدريب عليها ضمن اطار المجتمع.

هدف البحث : يهدف البحث إلى اظهار اهمية التعليم والتدريس لحقوق الإنسان في التعرف على مبادئها وكيفية التعاطي معها ،فضلا عن تحويل تلك المبادئ إلى اجراءات وسلوك عمل ضمن واقع الحياة ولجميع افراد المجتمع.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تبني الخطط والبرامج وتوفير الادوات اللازمة لعملية التعليم والتدريس لحقوق الإنسان سيزيد من امكانية اشاعة مبادئها بين شرائح المجتمع ولا سيما شريحة الشباب.

منهجية البحث : ان عملية توضيح اهمية التعاطي والتعامل مع منظومة حقوق الإنسان ولا سيما من خلال عملية التعليم والتدريس في هذا البحث سيتم باستخدام المنهج الوصفي.

حدود البحث : يتناول البحث موضوع التعليم والتدريس لمبادئ حقوق الإنسان في المراحل الدراسية المختلفة ومن خلال الجانبين الرسمي وغير الرسمي.

هيكلية البحث: ان توضيح طبيعة و اهمية التعاطي والتعامل مع منظومة حقوق الإنسان ولاسيما عن طريق عملية التعليم والتدريس يمكن ان يكون من خلال الاتي:

المطلب الاول : الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان .

المطلب الثاني : أهمية تعليم وتدريس حقوق الإنسان .

المطلب الثالث : أساليب تعليم وتدريس حقوق الإنسان.

الاستنتاجات.

التوصيات .

المصادر.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان

أولا: مفهوم حقوق الإنسان

اخذ الاهتمام بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان يزداد وبدأ يأخذ مجال اوسع واكبر مما كان عليه اذ تبين ذلك من خلال زيادة مساحة الحوار والنقاش الحاصل ضمن هذا الاطار والمتمثل بالمؤتمرات والندوات فضلا عن ورش العمل وعلى مختلف المستويات سواء الوطنية أم الإقليمية أم الدولية وان أهم ما توصلت إليه هذه النقاشات هو التذكير بان الإنسان وكرامته ذات قيم عليا ولا يجوز التعدي عليها وان أي فعل أو سلوك يعمل على تقييد أي من هذه الحقوق والحريات المطلوبة لبقاء الإنسان يعيش بكرامة وسعادة وأمان غير مقبول ولا يجوز التعاطي معه . لهذا فقد عرفت الأمم المتحدة حقوق الإنسان على أنها ضمانات قانونية ذات طبيعة عالمية تحمي الأفراد والجماعات من كل الأفعال التي تعيق العمل بالحريات الأساسية وتحط من كرامته الإنسانية (المنظمة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠٣، ١٩٩).

تعرف أيضا على أنها مجمل الحقوق المادية والمعنوية المترتبة للإنسان دون تمييز والمتضمنة حمايته من كافة الأخطار التي تهدده في شخصه ومعتقده وسلوكه(الرشيدي، ٢٠٠٥ ، ٣٥).

ان هذه الحقوق وكما صورتها المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وبدأً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تلاه من مواثيق تعد الحالة المثالية المطلوب تحقيقها لكل البشر دون استثناء او تمييز وهو ما أكد عليه الأمين العام للأمم المتحدة السابق بطرس بطرس غالي حين قال (أن الصراع من اجل تحقيق وبلوغ حقوق الإنسان يظل في مقدمة اهتمام الأسرة الدولية وان الأمم المتحدة تواصل تحريك قواها وجهودها حتى يأتي اليوم الذي تصبح فيه مسألة حقوق الإنسان اللغة المشتركة للإنسانية جمعاء) (علاوي واخرون ، ١٠٦،٢٠٠٢).

يتجه الاهتمام بحقوق الإنسان سواء كمبادئ او كمنهج وسلوك إلى ارساء طرائق ومسارات جديدة للحياة قوامها نبذ العنف ومنع الانتهاكات وقبول الاخر دون تمييز وتحقيق معايير التعايش السلمي والسلم المجتمعي.

ثانيا: التطور التاريخي لحقوق الإنسان

البعد التاريخي لنضال الإنسان وتصديه للانتهاكات وسعيه لتامين مختلف الحقوق والحريات يحمل بين طياته افكار ومعاني وقصص تحكي طبيعة هذا النضال لغرض نيل تلك الحقوق فنضاله من اجل انهاء الرق والعبودية والتخلص من العنصرية واستغلال الشعوب والسعي إلى بناء مجتمعات متحضرة تحقق المشاركة الواسعة في الحياة السياسية والحصول على افضل نتائجها، فضلا عن سعيه لتامين المشاركة الفاعلة والمؤثرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كل هذا الصراع الذي خاضه الإنسان قد دفع المجتمع الدولي في نهاية المطاف إلى اصدار مجموعة كبيرة من الوثائق الاممية التي تعنى بذلك الطيف الواسع من الحقوق اذ بدأت تلك الوثائق بصدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (١٩٤٨) ومن ثم العهدين الدوليين عام (١٩٦٦) وما تلا ذلك من وثائق تعني بمختلف مجالات حقوق الإنسان ، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم التطور التاريخي إلى المراحل الآتية (مدني ،٢٠٠٧، ٢):

أ- مرحلة الأعراف والتقاليد.

ب- المرحلة القانونية.

ت- المرحلة الدستورية.

ث- المرحلة العالمية

بدأت المرحلة الأولى مع بداية تكوين المجتمعات التي على الرغم من بساطة حياتها إلا إنها امتازت بظهور الانتهاكات التي قد أضرت بحياة الإنسان وفي مقدمتها الرق والعبودية وهضم حقوق النساء والأطفال ، إلا أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أن هذه المرحلة التي شهدت محاولات للدفاع عن حقوق الإنسان و في مقدمتها الحق في الحياة والعيش وتكوين الأسرة ومن ثم الحق في التملك ، بعدها نتيجة للتطور الذي حدث لمجريات حياة الإنسان ومنها بداية تكوين الدولة جاءت الحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الإنسان من جانب والسلطة من جانب أخر لكي يكون بالإمكان تحديد الحقوق والحريات وكذلك الواجبات لكل منهما ، الأمر الذي أدى إلى ظهور القوانين من اجل تنظيم تلك العلاقة ومن بين أهم تلك القوانين هو قانون حمورابي والقانون الروماني والقانون اليوناني ، ثم جاء دور المرحلة الدستورية حيث ازدادت تعقيدات الحياة وتشعبت مجرياتها وتوسعت في ذات الوقت الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان ، فضلا عن ظهور المفكرين والفلاسفة الذين

كان لهم الدور الكبير في بث روح النضال ضد الاستبداد والظلم ، الأمر الذي دعا إلى أن يتم تثبيت الحقوق والحريات ضمن الدساتير الوطنية لتكون ذات قوة وتأثير كبيرا ولا يمكن التجاوز عليها ذلك لان الدستور يمثل (مجموعة القواعد المتعلقة ببيان مصدر السلطة وتنظيم ممارستها وانتقالها والعلاقة بين القابضين عليها، وكذلك تلك المتعلقة بالحقوق والحريات العامة في الدولة سواء وجدت هذه القواعد في صلب الدستور أو خارجه) فكان دستور العهد العظيم(١٢١٥) ومن ثم إعلان الاستقلال الأمريكي(١٧٧٦) ومن بعده إعلان حقوق الإنسان الفرنسي(١٧٨٩) (الزبيدي وشفيق، ٢٠٠٩،١٩-٤٣).

أخيرا ومع التطور الذي حصل في العالم ومنذ قيام الثورة الصناعية ومن بعده نشوب الحربين العالميتين وما رافق ذلك من انتشار واسع للانتهاكات التي تعرضت لها مختلف الحقوق والحريات الأمر الذي دفع الأمم المتحدة ومع بداية تشكيلها للتصدي لهذا وجعل إمكانية توفير الحقوق والحريات للإنسان ذات صفه عالمية دون أي تميز سواء على أساس العرق أم الدين أم الجنس أم اللون ليجعل المرحلة التالية هي المرحلة العالمية حيث لا تقيدها الحدود أو الحكومات وتحديدا مع صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام (١٩٤٨).

ثالثا: السمات العامة لحقوق الإنسان .

تتصف حقوق الإنسان بمجموعة من السمات التي تلعب دورا مهما في تغير فكر وحياة الإنسان نحو الأفضل ومن بين هذه الصفات ما يلي (مركز حقوق الإنسان جامعة نوتنكهام، ٢٠٠٦ ،١٠-١١):

أ- إنها تمثل الحد الأدنى للحماية ، أي أن عملية توفير هذه الحقوق الواردة في الاتفاقيات والعهود والبروتوكولات تعد الحد الأدنى من الحماية لحياة الإنسان .

ب- ملازمة ، أي أنها ملازمة للإنسان وتكون من قبل الولادة إلى ما بعد الوفاة.

ت- عالمية ، فهي شامله لكل البشر دون تمييز سواء عرقي أم ديني أم على أساس اللون أم الجنس.

ث- غير قابلة للتصرف ، إذ لا يجوز التنازل عنها او فقدانها او مصادرتها من أي إنسان.

ج- لا تتجزأ ، أي لا يجوز توفير بعض الحقوق وحجب البعض الأخر بل كل الحقوق والحريات هي وحدة واحدة.

ح- التزام على الدولة، فمن واجب الدولة توفيرها وتأمين استمرارها وان يتمتع بها الأفراد دون تمييز.

المطلب الثاني: أهمية تعليم وتدريس حقوق الإنسان

أولا: البعد التاريخي لتعليم وتدريس حقوق الإنسان

اهتمت الأمم المتحدة في موضوع حقوق الإنسان كونه جزءا من الأهداف التي قامت عليها لهذا فكان الاهتمام بعملية التعليم والتدريس والتدريب على هذه الحقوق من بين الأولويات التي سعت إلى تفعيلها فكان من بين المبادرات الأولى هي دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكل المعاهد والجامعات بالعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق التعليم والبحث والنقاش وذلك عام (١٩٦٣) (الامم المتحدة ، ٢٠٠٢، ٣) .

استمر الوضع على هذا الحال حتى عام(١٩٧٣) اذ طالبت فيه لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة اليونسكو العمل على تشجيع تعليم مادة حقوق الإنسان وإعداد الدراسات البحثية المتعلقة بها وضمن كل الاختصاصات الإنسانية والعلمية ذات العلاقة بها، ثم جاء عام(١٩٧٨) ليشهد انعقاد المؤتمر الدولي حول تدريس حقوق الإنسان في فيينا ومن بعده مؤتمر مالطا عام (١٩٨٧) تبعه مؤتمر فيينا أيضا عام(١٩٩٣) (منظمة اليونسكو،٢٠٠٥، ٢).

أصدرت الأمم المتحدة بعد ذلك عقدا خاصا بهذا المجال وللمدة من (١٩٩٥ – ٢٠٠٤) طلبت فيه من كل الحكومات والمنظمات الدولية العمل بجد وخلال عشرة سنوات من اجل إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وإدخالها ضمن المناهج الدراسية ، وفي هذا السياق وعلى المستوى العربي تم عقد مؤتمر تعليم حقوق الإنسان في القاهرة عام(٢٠٠٠) والذي اكد على اهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعليمها في العالم العربي وقد اشترك في المؤتمر نحو (١٢٠) شخصية يمثلون (١٤) دولة وصدر عن هذا المؤتمر ما يعرف بإعلان القاهرة لتعليم ثقافة حقوق الإنسان وقد تضمن عدد من التوصيات المهمة، اذ اشار إلى ضرورة ان تسعى الدول العربية للتصديق على كافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، فضلا عن وضع الخطط والبرامج الوطنية التي تعنى بعملية التعليم والتدريس لمبادئ الحقوق باعتبارها افضل طريق لتعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة وكذلك قدرتها في زيادة الوعي لدى الافراد والمجتمع ، كما تضمنت التوصيات ضرورة مراجعة المناهج التعليمية القائمة وتنقيتها من المضامين المتعارضة مع منهجية حقوق الإنسان وفي الوقت ذاته ادراج وادخال هذه المادة في جميع المناهج وللمراحل الدراسية المختلفة اذ تبدأ من مرحلة محو الامية مرورا بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي وصولا إلى الدراسات العليا(الماجستير والدكتوراه) وقد تم التأكيد هنا على ضرورة تشجيع البحوث والرسائل الجامعية والاطاريح في تناول قضايا حقوق الإنسان ، وضمن السياق نفسه اكدت التوصيات على ادراج هذه المادة في برامج تدريب وتأهيل المدرسين والمحامين والقضاة والاطباء ورجال الدين والجيش والشرطة والموظفين في

مختلف الدوائر ، على ان يتزامن كل ذلك مع مد جسور التعاون والتواصل بين المؤسسات الوطنية المعنية بنشر وتعليم حقوق الإنسان من جانب ومختلف اجهزة الامم المتحدة والمعاهد والمراكز الدولية المتخصصة في مجال تعليم حقوق الإنسان من جانب اخر (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٠، ١١-١٢).

مما تقدم يتبين لنا طبيعة الاهتمام الدولي والعربي بقضية تعليم وتدريس حقوق الإنسان كونها احدى الوسائل المهمة في مجال نشر الوعي واستلهام القيم والمبادئ الخاصة بمنهجية الحقوق كونها تحاكي الشريحة الاهم والاكثر تأثيرا في المجتمع الا وهم شريحة الطلبة بمختلف مراحلهم الدراسية.

ثانيا: أهمية تعليم وتدريس حقوق الإنسان

تظهر أهمية تعليم وتدريس حقوق الإنسان من خلال ما حظى به هذا الموضوع من الأمم المتحدة والمنظمات العاملة معها والحكومات الوطنية إذ اعتبرت عملية التعليم إحدى الاستراتيجيات المهمة لنشر هذه الثقافة وجعلها مسارا للحياة ولجميع الافراد والمجتمعات دون استثناء ومن مختلف أعمارهم وانتمائهم وأفكارهم ، لذلك فإن عملية التعليم والتدريس رغم أنها تسهم بنشر ثقافة حقوق الإنسان إلا أنها في الوقت ذاته تؤدي إلى غلق الأبواب أمام فرص ظهور وانتشار الانتهاكات فهي تعمل على زيادة فرص انتشار التسامح الاجتماعي والتعايش السلمي ، كما وتؤدي إلى كسر الأطر التقليدية والانغلاق الحاصل ومن ثم تحرير المواطن وإحداث التغير على مستوى الفرد و المجتمع بعد أن يتم تغير الآراء والأفكار خصوصا وان عملية التعليم والتدريس تجري ضمن نطاق المدارس والجامعات والتي تعد من الميادين والأماكن المناسب للحوار وتقارب الأفكار بين مختلف أطياف المجتمع من اجل إيجاد المقتربات المشتركة بينهم وهو ما يزيد من فرص تحجيم وتقليص مساحة الانتهاكات التي قد تحدث ، من اجل ذلك ذهبت الامم المتحدة إلى تعريف عملية تعليم حقوق الإنسان على أنها العملية الشاملة والمستمرة باستمرار الحياة حيث يتعلم بواسطتها الناس كل مستويات التطور والنهوض على مستوى الفكر والسلوك ولكل شرائح المجتمع من اجل احترام كرامة الآخرين دون تمييز، كما وتعرف على أنها توفير المساعدة اللازمة للأشخاص من اجل تنمية مهارتهم وإمكانياتهم في فهم هذه الحقوق والشعور بأهميتها وضرورتها واحترام عملية الدفاع عنها (مرصد مدربي حقوق الإنسان في العالم العربي ، ٢٠٠٥، ٢) على أساس ما تقدم وعلى وفق ما جاء بالتعريف فان هذه عملية تتضمن جميع وسائل التعليم التي ستؤدي إلى تأسيس ثقافة متنوعة، الأمر الذي يجعل كل الأبواب مشرعة أمام المجتمع للتطور والنهوض من خلال ايجاد نقاط الالتقاء

وتفعيلها والعمل على زيادتها وكذلك الابتعاد عن نقاط الخلاف والسعي إلى تجاوزها وايجاد الحلول المناسبة لها.

فضلا عن ما تقدم فأن عملية تعليم وتدريس حقوق الإنسان ينبغي أن تكون بعيدة عن الأطر التقليدية لعملية التعليم والذي كما هو معروف يكون عن طريق تلقين الطلبة بالمعلومات الجاهزة والمتوفرة لدى القائم بالتعليم أو التدريس (معلمين و اساتذة) دون أي تفاعل من قبل الطلبة، بل على العكس ينبغي أن تكون عملية التعليم في مجال حقوق الإنسان قائمة على أساس المشاركة والحوار وتفعيل كل الأفكار المرتبطة بالواقع و لها مساس بحياة المجتمع، ضمن نفس الاطار ومن اجل ايجاد افضل السبل للتعليم وتدريس حقوق الإنسان بالإمكان اتباع اجراءات يتم من خلالها زيادة امكانية توصيل الافكار والمبادئ المعنية بمنظومة الحقوق إلى جميع الطلبة ولمختلف المراحل الدراسية فأول تلك الاجراءات هو ادراج او دمج مواضيع حقوق الإنسان مع بعض الدروس ذات الطابع الاقتصادي او الاجتماعي او الانساني ولاسيما في مراحل الدراسة الاولية ، اما الاجراء الثاني فتكون من خلال جعل مادة حقوق الإنسان مادة دراسية مستقلة وتدرس ضمن منهج دراسي خاص ومعد مسبقا يعطى الاهمية اللازمة من قبل المدرسين من خلال ما يقدمونه من محاضرات ودروس ، اما الاجراء الثالث فيكون من خلال ايصال الافكار والمبادئ المعنية بحقوق الإنسان عن طريق ادراج او دمج تلك الافكار والمبادئ ضمن اطار الفعاليات الاجتماعية والتعليمية والترفيهية التي يمارسها الطلبة ولاسيما ما يتعلق منها باحترام وقبول الاخر واحترام الراي والراي الاخر والعمل المشترك ونبذ العنف والتطرف واشاعة روح التعايش السلمي والسلم المجتمعي (المفوضية السامية لحقوق الانسان، ٢٠٠٣، ٨).

ان عملية التعليم والتدريس لهذه المادة تتطلب العديد من المهارات والصفات التي ينبغي ان تتوافر في الأشخاص القائمين على تدريسها إلى جانب المهارات العلمية ومنها ما يلي (المركز العربي الاوربي لحقوق الإنسان ،٢٠٠٦، ٤):

أ- الإصغاء إلى الشخص المتحدث وعدم مقاطعته من أي شخص أخر.

ب-عدم السماح بالحديث لأكثر من شخص واحد في آن واحد.

ت- التمييز بين انتقاد فكرة الشخص المتحدث وبين انتقاد المتحدث نفسه.

ث- تفعيل المشاركة والحوار للجميع.

ج- الابتعاد عن توجيه الأسئلة المحرجة.

ح- إظهار الاحترام لكل الآراء المطروحة.

ثالثا: أهداف تعليم وتدريس حقوق الإنسان

كل عمل يخطط له الإنسان أو يقوم به ينبغي أن يسعى لتحقيق اهداف معينة، قد تكون اهداف ذا نتائج آنية أو مستقبلية ، ولان عملية تعليم حقوق الإنسان تعد من الأعمال المهمة فان من بين الأهداف المطلوب تحقيقها هي (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٠، ١٠) :.

أ – تنمية الشخصية الإنسانية وازدهارها بإبعادها المتعددة الوجدانية والفكرية والاجتماعية وتجذير إحساسها بالكرامة والمساواة والعدل الاجتماعي والممارسة الديمقراطية.

ب– تعزيز وعي الناس سواء الرجال أم النساء بحقوقهم بما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وثقافية ورفع قدرتهم للدفاع عنها وصيانتها والنهوض بها على جميع المستويات.

ت– توطيد أواصر الصداقة والتضامن بين الشعوب وتعزيز احترام حقوق الآخرين وخصوصا الأقليات.

ث– تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل واحترام حقوق الإنسان .

المطلب الثالث: أساليب تعليم وتدريس حقوق الإنسان

تبذل الأمم المتحدة والمنظمات العاملة معها فضلا عن العديد من الحكومات الوطنية جهود كبيرة في مجال نشر حقوق الإنسان والسعي لتكون إحدى المواد التي تدرس في المدارس والمعاهد والجامعات وان يكون ذلك عن طريق استخدام أساليب مختلفة عن التي تستخدم في التعليم التقليدي، من هنا جاءت الأهمية والضرورة لنبين بعض الأساليب التي من الممكن الآخذ بها عند ممارسة تعليم حقوق الإنسان ومنها.

أولا: أنماط التعليم حسب طبيعة الجهة المستهدفة

من الممكن أن يكون هناك نوعين من التعليم لمنهج حقوق الإنسان على وفق الجهة المستهدفة وهما التعليم الرسمي وغير الرسمي (المركز العربي الاوربي لحقوق الإنسان ،٢٠٠٧، ٥):

١– التعليم الرسمي : وهو الذي يشمل الطلبة بكل مراحل الدراسة الذين يأخذون حصص محددة على وفق منهج معد مسبقا مع توفر المناهج والكتب وكذلك الوسائل التعليمية والإيضاح قدر المستطاع التي تزيد من تفاعل الدارسين واهتمامهم بمبادئ حقوق الإنسان ، وبهذه الطريقة على الرغم من انها تحتوى على قدر كبير من الإجبار الا انها تضمن حضور جميع الطلبة في الحصص الدراسية والمشاركة في عملية التعلم والتحضير لها ومن ثم خضوعهم للاختبارات المدرسية (الامتحان)، الأمر الذي يجعل درس حقوق

الإنسان من الدروس الاساسية الخاضعة لمعايير النجاح والرسوب للطالب في حال عدم اجتيازه للاختبارات التي يخضع لها على مدار العام الدراسي.

٢- التعليم غير الرسمي: يخصص هذا النوع من التعليم للعديد من الشرائح المختلفة والمتنوعة في المجتمع من القضاة ورجال الجيش والشرطة ومنتسبي الأمن الداخلي والاستخبارات وكذلك المحامين والعاملين في مجال الصحافة والإعلام ، فضلا عن ذلك فان هذا النوع من التعليم قد تقوم به الحكومة أو منظمات المجتمع المدني ويكون لفترة قصيرة لا تتعدى الأيام كما ولا يوجد فيه أي اختبار ويكون على شكل دورات أو ورش عمل، وذلك لإيصال أهم الأفكار المتعلقة بنشر ثقافة حقوق الإنسان وحماية الحقوق والحريات وجعلها الهاجس الأول في مجال عمل كل فئة من الفئات التي يتم استهدافها ، الأمر الذي سينعكس على تدني مستوى الانتهاكات والتجاوزات الحاصلة والتي قد يتعرض لها الإنسان .

ثانيا : أساليب التعليم حسب الهدف

يمكن أن يكون أسلوب التعليم قائم على أساس الهدف من التعليم والذي يتضمن نماذج قد تكون مختلفة إلا أنها تعمل بنفس الاتجاه كما ويمكن أن يكون احد هذه النماذج أكثر تأثيرا من غيره وذلك يعود إلى طبيعة الشريحة المستهدفة من الدارسين ومدى تأثرهم بالعديد من العوامل ومنها الموروث الاجتماعي والعادات والتقاليد وكذلك مقدار المدنية والتطور الحاصل لمجريات الحياة سواء في الجانب الصحي أم التعليمي أم الخدمات الأساسية ، إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن التفاوت في هذه النماذج وإمكانية تطبيقها يسهم وبشكل كبير في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وتعميم مبادئها وجعلها جزءا من مسيرة الحياة ، يمكن ان يكون من خلال استخدام واحد او اكثر من النماذج التالية (تبييتس، ٢٠١٧، ٣):

١- نموذج القيم والإدراك : يركز هذا النموذج على إشاعة ثقافة حقوق الإنسان والتعرف عليها وجعلها جزءا من منظومة القيم العامة ، احد هذه الطرق المستخدمة لنشر هذه الثقافة يكون من خلال المناهج الدراسية ، الأمر الذي سيؤدي إلى تكوين قاعدة عامه وعريضة لمبادئ حقوق الإنسان وخصوصا لدى شريحة الطلبة في المعاهد والجامعات الذين يعدون المحرك الأساسي للتغير والبناء والتقدم . ان المواضيع التي من الممكن تضمينها في هذا النموذج هو موضوع تاريخ حقوق الإنسان واليات الحماية وكذلك أقسام هذه الحقوق وأجيالها ، كما ويمكن تضمينه الآراء والأفكار التي يطرحها الطلبة حول الحقوق والحريات التي تحتويها التشريعات القانونية وإبداء الرأي حولها وهو ما ينعكس فيما بعد على إيجاد لغة الحوار والنقاش بين الطلبة.

٢- نموذج المحاسبة على الأعمال : العمل على وفق هذا النموذج يكون من خلال التركيز على المحاسبة والرقابة المباشرة للانتهاكات التي تحصل لمجمل الحقوق وكذلك الحماية اللازمة للمحافظة عليها وديمومتها، لهذا فان تطبيق هذا النموذج يفيد في تنمية المهارات لدى الطلبة في الرقابة والحماية والمحاسبة للجهات التي تقوم بالانتهاكات والتجاوزات وهو في ذات الوقت يزيد من قدرات الطلبة على احترام حقوق الإنسان والمحافظة عليها . مسار هذا النموذج من الممكن أن يكون عن طريق تدريب الطلبة وخصوصا في الجامعات والمعاهد على كيفية المراقبة ومن ثم التوثيق ومن بعدها إجراءات تقديم الشكاوى لدى الهيئات الوطنية والدولية المعنية للنظر بتلك الانتهاكات الأمر الذي سيؤدي إلى إحداث قفزة نوعية في مجال الفكر الاجتماعي والوعي الثقافي لدى الطلبة في الجامعات والمعاهد فضلا عن زيادة إمكاناتهم في إجراء عملية التغيير وإرساء دعائم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٣- نموذج التحول الاجتماعي : يقوم هذا النموذج على أساس رفع كفاءة وتمكين الطلبة في تحديد ورصد الانتهاكات التي قد تصيب المجتمع بأكمله ، كما ويفترض أن يكونوا قد مروا بتجارب شخصية يمكن اعتبارها انتهاكا لحقوقهم وهو ما يزيد من قدرتهم ليصبحوا دعاة لحقوق الإنسان ، ومن الأمثلة على هذا النموذج مخيمات اللاجئين والمهجرين وأحوال المجتمعات الخارجة من النزاعات ، فضلا عن موضوع حقوق الأقليات سواء العرقية أم الدينية والتي قد تتعرض لأي نوع من أنواع الانتهاكات. يكون دور الطلبة في هذا النموذج هو البحث عن الآراء والأفكار التي تمثل الحلول المناسبة للمشكلة مدار البحث من اجل زيادة مستوى المسؤولية لديهم في مجال رصد الانتهاكات، كما ويسهم هذا النموذج بتفعيل لغة الحوار والتفاهم بين الطلبة المستهدفين للوصول إلى نقاط الالتقاء وهو ما يزيد من فاعلية الموضوع المتعلق بنشر ثقافة الحوار والذي يعد جزء مهما لنشر حقوق الإنسان .

ثالثا : طرائق التعليم حسب أسلوب الطرح

هذا النوع من التعليم او التدريس يتضمن العديد من الأساليب التي تعمل كلا منها على نشر ثقافة حقوق الإنسان خصوصا بين الطلبة وهو ما يعزز دورهم الايجابي في المجتمع ، ومن هذه النماذج ما يلي (الامم المتحدة ، مبادئ تدريس حقوق الإنسان ،١٥، ٢٠٠٣-١٨) :

١-نموذج الشحذ الفكري : تجري هذه الطريقة من خلال تشجيع الإبداع وتوليد الأفكار بسرعة فائقة لدى الطلبة أو الجهة المستهدفة ويمكن استخدام هذا النموذج على مشكلة معينة أو رأي معين كان يكون موضوع حق المواطنة أو حق المواطن في الجنسية ومن ثم يتم اخذ الآراء والأفكار من الطلبة المشاركين على أن لا يكون هناك تكرار للآراء المطروحة وان يكون الطرح دون تردد أو

خوف وفي ذات الوقت قصيرا أي بدون إسهاب وبالأخير يتم تثبيت المقترحات حول كل مشكلة يجري الحوار فيها.

٢- نموذج المناقشات : يعد هذا النموذج احد الوسائل المهمة التي من خلالها يتم طرح الأفكار والتعليم على حقوق الإنسان بعد أن يعطى كل طالب دوره في إبداء الرأي والمناقشة. من الأمور التي يجب توفرها لإنجاح هذا النموذج هي أجواء الثقة والاحترام المتبادل ووضع قواعد عامة للنقاش ليتم توفير بيئة أمنة أساسها احترام الرأي والرأي الأخر في المناقشة.

٣- نموذج المشاريع : يقوم هذا النموذج على إجراء أبحاث مستقلة حول موضوع معين من قبل الطلبة وخلال فترة محددة وهو ما يعد مفيد جدا اذ انه يوفر لهم مقدرة على البحث العلمي ، فضلا عن تعليمهم ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاطلاع على الأفكار وتنظيم الآراء ومناقشتها ، كما أن هذه المشاريع تعمل على زيادة فرص التقارب والألفة بين الطلبة المعنيين بالمشروع ، إلى جانب اسهامها في رفع القدرة والقابلية في مجال طرح الآراء ومن ثم الاستنتاجات وهو ما يعد ضروريا في إشاعة الحقوق والحريات المطلوبة وترسيخها .

٤- نموذج الرحلات الميدانية : يطبق هذا النموذج عن طريق اخذ الطلبة أو الشريحة المستهدفة إلى الأماكن التي تحدث فيها انتهاكات لحقوق الإنسان مثل السجون ومراكز الاعتقال والمحاكم فضلا عن بعض الدوائر الصحية والتعليمية ومراكز الرعاية الاجتماعية (دور الأيتام وكبار السن ومراكز تأهيل ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة) من اجل توليد الإحساس المباشر لدى الطلبة ومعرفة ردود افعالهم حول إمكانية وطرائق معالجة الانتهاكات التي تواجههم ، من مزايا استخدام هذه الرحلات الميدانية انها تزيد من مساحة نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الطلبة بعد أن تزداد لديهم الرغبة في الدفاع عن الانتهاكات التي يطلعون عليها .

٥- نموذج عرض الأفلام : عملية عرض الأفلام المعنية بالانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان المختلفة يجعل الأفكار المطروحة فيها أكثر قربا إلى نفسية الطلبة وأكثرها تذكرا ومن ثم يتم اخذ الآراء منهم حول المعالجات والسبل اللازمة للحد من هذه الانتهاكات التي تم عرضها عليهم مما ينعكس إيجابا على تفعيل ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها .

٦- نموذج الحالات الفردية : ضمن هذا النموذج يجري تقسيم الطلبة إلى مجاميع صغيرة ، ومن ثم تطرح عليهم بعض الحالات المعقولة والمنطقية والواقعية، ويطلب منهم تطبيق معايير حقوق الإنسان على تلك الحالات ومن ثم اخذ ردود الافعال منهم ، وهذه الطريقة تزيد وتشجع الطلبة على تنمية مهارتهم في مجال التحليل وايجاد الحلول للمشاكل المطروحة وكيفية مواجهة الانتهاكات.

٧- نموذج استخدام الابداع الفني : يمكن من خلال هذا النموذج التعرف على القدرات والمهارات التي يمتلكها بعض الاشخاص او الطلبة من ذوي المواهب الفنية والثقافية في تجسيد حالات الانتهاك وكيفية مواجهتها ، فاستخدام القصص والشعر والفن التصويري والنحت والاعمال المسرحية والاغاني وغيرها قد يكون اكثر فاعلية وتأثيرا لدى المتلقين ، فضلا عن ان مثل هذا النموذج لا يتطلب من المعلم او المدرس القيام بتلك النشاطات اذ يمكن الاستعادة بالطلبة انفسهم من خلال فتح المجال امامهم للمشاركة في مثل هذه الاعمال الابداعية، كما ان مثل هذه الفعاليات تزيد من حالات الاستيعاب والاستلهام للمعرفة في مجال الحقوق والحريات.

٨- نموذج المقابلات : يعد هذا النموذج مهم جدا في مجال التعليم والتدريس من بين النماذج المؤثرة في اشاعة منهجية حقوق الإنسان واستيعابها من قبل المتلقين ولا سيما شريحة الطلبة اذ من الممكن استضافة احدى الشخصيات الاجتماعية او السياسية او من المجتمع المدني او من الاشخاص الذين قد تعرض للانتهاكات للتحاور معهم بصورة مباشرة عن ما يتعلق بالانتهاكات التي تعرضوا لها او حدثت امامهم وكيفية الحد منها ، فان مثل هذا الاسلوب يكون تأثيره كبير ومباشر على المتلقي.

٩- نموذج اداء الادوار : هنا يتم عرض فكرة معينة ومن خلال مشهد تمثيلي يعد له مسبقا وبوقت قصير ، وهذا الاسلوب يشعر الطلبة بانهم قريبين من الحدث ، فضلا عن ذلك وبعد انتهاء العرض يكون بالإمكان فتح باب الحوار امام الطلبة او المتلقين لإبداء الآراء والتعبير عن مشاعرهم ومخاوفهم واستنتاجاتهم التي توصلوا اليها من خلال مشاهدة المشهد التمثيلي .

مما تقدم يتبين أن تبني الخطط والبرامج الداعمة لعملية تعليم حقوق الإنسان وتدريسها ولمختلف المراحل الدراسية التي من الممكن أن تأخذ أشكال وطرق متعددة ومتنوعة ستزيد من فرص التفاعل واستلهام المبادئ والقيم الانسانية وكذلك إشاعة ثقافة الحقوق والحريات، وهو ما ينسجم مع تطلعات وغايات الأمم المتحدة التي تتجلى من خلال الصكوك الدولية المعلنة من قبلها (اعلانات، اتفاقيات ، عهود ، بروتوكولات) والهادفة إلى جعل حقوق الإنسان سواء كثقافة أم كمبادئ هي الحالة الطبيعة للحياة ولكل الناس دون تمييز.

الاستنتاجات : من خلال ما تقدم يمكننا التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

١- يحظى موضوع تعليم وتدريس حقوق الإنسان بأهمية كبيرة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات العاملة معها فضلا عن بعض الحكومات الوطنية وهو ما يظهر من خلال المؤتمرات والحلقات النقاشية والندوات التي تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوفير الأجواء الملائمة للحقوق والحريات.

٢- ضرورة أن يكون تعليم وتدريس حقوق الإنسان بعيدا عن الأطر التقليدية للتعليم والتدريس .

٣- تسهم عملية تعليم وتدريس حقوق الإنسان في رفع القدرات لدى المتلقين سواء على المستوى الفكري أم السلوكي وفي ذات الوقت تعمل على زيادة القدرات في مجال رصد الانتهاكات والحد منها والعمل على تذليلها وحماية الافراد من التعرض لها .

٤- يعد تعليم وتدريس حقوق الإنسان من الوسائل المهمة لنشر الثقافة والمعرفة بالحقوق والحريات والسبب في ذلك هو لأنها تخاطب الشريحة الأوسع والأكبر والأكثر تنوعا داخل المجتمع ألا وهم الطلبة .

التوصيات

١- ينبغي أن تأخذ الحكومات الوطنية على عاتقها إدخال موضوع حقوق الإنسان كأحد المواد الرئيسية في مجال التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.

٢- أن تقوم الجهات المعنية بتوفير المناهج والكتب والوسائل التعليمية والإيضاح في مجال تعليم مبادئ حقوق الإنسان .

٣- توسيع العمل في المعاهد والكليات فيما يتعلق بشمول مادة حقوق الإنسان بالدراسات والبحوث خصوصا ضمن إطار الدراسات العليا الإنسانية أو العلمية ، إذا ما علمنا أن هناك الكثير من المعاهد والكليات في العالم تمنح شهادتي الماجستير والدكتوراه في حقوق الإنسان .

٤- إدخال الكوادر التعليمية والتدريسية وعلى مختلف المستويات بدورات تدريبية وورش عمل في مجال حقوق الإنسان من اجل تعزيز قدراتهم وقابليتهم في نشر الوعي بين الطلبة حول موضوع الحقوق والحريات.

المصادر

١. الأمم المتحدة (٢٠٠٢). المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، قرار رقم ٩٥٨ لسنة ١٩٦٣، متاح على الانترنيت www.un.org

٢. الأمم المتحدة (٢٠٠٣) ، مبادئ تدريس حقوق الإنسان ، جنيف.

٣. الرشيدي. د .احمد (٢٠٠٥) ، حقوق الإنسان دراسة في النظرية والتطبيق (الطبعة الثانية) ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة .

٤. الزبيدي. د .علي وشفيق. د .إحسان (٢٠٠٩) ، حقوق الإنسان ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الاردن.

٥. علاوي. د.ماهر وآخرين (٢٠٠٢) ،حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد.

٦. فيليسا تبييتس (٢٠١٧) ، نماذج في طور البروز لتعليم حقوق الإنسان ، مركز عدل لحقوق الإنسان ، معلومات متاحة على الانترنيت ،. www.adelhr .org

٧. مدني . أمين (٢٠٠٧) ، مقدمة في تاريخ حقوق الإنسان ، مركز حقوق الإنسان جامعة نوتنكهام ، بريطانيا.

٨. مرصد مدربي حقوق الإنسان في العالم العربي (٢٠٠٥)، حول تعليم حقوق الإنسان، معلومات متاحة على الانترنيت ،. www.hrtwaw .org

٩. مركز حقوق الإنسان لجامعة نوتنكهام (٢٠٠٦) ، حقوق الإنسان للأفراد والمجتمع ، بريطانيا.

١٠. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٠)، اعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان ، المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي.

١١. المركز العربي الأوربي لحقوق الإنسان والقانون الدولي (٢٠٠٦) ، طرق تعليم ثقافة حقوق الإنسان ، ، معلومات متاحة على الانترنيت ،. www.aechril.org

١٢. المركز العربي الأوربي لحقوق الإنسان والقانون الدولي (٢٠٠٧) ، التدريب عل التربية على حقوق الإنسان ، معلومات متاحة على الانترنيت ،www.aechril.org

١٣. المفوضية السامية لحقوق الإنسان (٢٠٠٣)، مبادئ تدريس حقوق الإنسان (انشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية) ، جنيف.

١٤. المنظمة العربية لحقوق الإنسان(ة٢٠٠٣) ، أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية ، القاهرة.

١٥. منظمة اليونسكو (٢٠٠٥) ، لجنة حقوق الإنسان ، معلومات متاحة على الانترنيت، www.unsco.org .